جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-
السداسي:الأول: السنة الثانية ماستر
المقياس: المجتمع الجزائري وفعالياته – 2-
الأستاذة: فهيمة عمريوي
السنة الجامعية 2022-2023.

المحور رقم1 نشاطات المجتمع الجزائري

المحاضرة رقم 1 النشاط التجاري:

إن دراسة التجارة في الجزائر أثناء العهد العثماني يقتضي التعرض إلى النقاط التالية:

- **عوامل تطور التجارة في الجزائر**
- **العلاقات التجارية بين الجزائر ومختلف البلدان المغربية الأوروبية**
- **طبيعة الصادرات والواردات.**
- **أسباب ركود التجارة**
- **التجارة الداخلية:**

توفرت الجزائر خلال العهد العثماني على عدة منشآت ساهمت في تطوير التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية وتجسدت في الأسواق المنتشرة في المدن والأرياف إضافة إلى معالم أخرى كالسويقات والفنادق التي ساهمت هي الأخرى في ازدهار التجارة.

ففي مدينة الجزائر تمركزت معظم المنشآت الاقتصادية الهامة في المنطقة السفلى ومنها حي البحرية الواقع في منطقة استراتيجة فغير بعيد عنه نجد باب الجزيرة التي تعبر منه كل البضائع التي تخرج أو تدخل إلى مدينة الجزائر، كما يوجد به فندق الديوان والقهوة الكبيرة، وفي الجزء السفلي أيضا حي باب عزون المتميز بطوله ووجود أسواق نشطة كالسوق الكبير وسوق الخياطين وسوق السمارين وسوق الرحبة القديمة الواقع خارج الباب عزون والذي يعتبر مقر للتجار القادمون من خارج المدينة لبيع بضائعهم. ومن الفنادق الموجودة في هذا الشارع نجد فندق الزيت

كما وجدت تجارة موسمية تقوم بها بشكل خاص القبائل الصحراوية، إذ كانت تقصد الأسواق التلية لبيع منتوجاتها في مواسم معينة كالتمور والصوف المعزولة، وتأخذ أثناء عودتها إلى مناطقها الحبوب والأغنام والزبدة، وأهم الأسواق التي تتوافد عليها القبائل الصحراوية هي تلك الواقعة في ضواحي المدن الكبرى كقسنطينة والمدية والجزائر ووهران. وما يمكن استخلاصه عن مميزات التجارة الداخلية أنها كانت تحت إشراف ومراقبة

الإدارة وقد ساهمت في إثراء مداخيل الخزينة من جهة وإخضاع بعض القبائل الممتنعة.

كما أن انتشار الأسواق في مختلف مناطق الايالة ساهم في تشجيع الإدارة على مد نفوذها إلى المناطق البعيدة، والتالي عرفت حركة اقتصادية مما أدى بدوره إلى ظهور تجمعات سكانية فيها وبالقرب منها. ومن ناحية أخرى ساهمت التجارة الداخلية وانتشار الأسواق في مختلف المناطق في إحداث نوع من التقارب بين مختلف القبائل والفئات الاجتماعية وبالتالي تبادل الأفكار وغيرها.

إضافة إلى هذه المنشآت توفرت الجزائر على عوامل أخرى ساعدت على تطور التجارة منها: الموقع الإستراتيجي الإيالة الذي كان عامل إيجابي بالنسبة للتجارة فهي منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوروبا ومكان لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية، وهذا ما زاد من أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر ومعسكر وتلمسان. وأيضا طبيعة الانتاج وتنوع المناخ مما أدى تنوع الإنتاج الزراعي الذي سنتعرض له وكذا تنوع المناخ من منطقة إلى أخرى أدى إلى تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي. كما شجع حكام الإيالة على التبادل التجاري لتحكم في القبائل الممتنعة، إضافة إلى مهارة العنصر الأندلسي في ممارسة الأعمال التجارية، فقد برزت أهمية العنصر الأندلسي في الإنتاج والتجارة معا ومن أشهر التجار نذكر عائلة بوضربة وبن الشويهد.

- **التجارة الخارجية.**

العلاقات التجارية بين الجزائر البلدان المغاربية: كانت المبادلات التجارية مع ايالة تونس جد نشطة رغم كثرة الحروب والنزاعات بين الطرفين خلال الفترة العثمانية، وكانت تتم بين الواحات الجزائرية والتونسية الواقعة في منطقة الجريد، إضافة إلى المبادلات والقوافل التي كانت تخرج من قسنطينة ومدن أخرى كوادي سوف وتقرت وورقلة متجهة إلى عدة مدن تونسية. وبخصوص المبادلات بين الجزائر والمغرب الأقصى فقد كانت قليلة نسبيا بحيث كانت تتم بين مدن الغرب الجزائري كتلمسان ووهران وبين فاس ومكناس وتطوان.

تمثلت المواد المصدرة من الجزائر إلى تونس والمغرب في الأقمشة الصوفية والتمور وقبعات من سعف النخيل ولحلي، وبالنسبة للمواد المستوردة شملت المصنوعات الجلدية والشاشية العطور، والأقمشة

الحريرية الشالات والحياك والكبريت والأسلحة. وبعض مواد البناء كالزليج وفي هذا السياق نذكر قيام مؤسسة سبل الخيرات بشراء بعض مواد البناء من خارج الإيالة ففي أوائل شهر شعبان 1071ه/ أفريل 1660 سلم القائمين على بناء جامع الجديد وهما الحاج بكير أغا ومحمد أغا إلى بلقاسم بن الحاج عبد اللطيف التونسي مبلغًا من المال قدره 150 ريال لشراء 000.20 قطعة زلايج من تونس.

تعاملت الجزائر تجاريا مع دول المشرق كمصر وبلاد الشام عن طريق قافلة الحج حيث كانت الرحلة تنطلق من تازا بالمغرب الأقصى وتمر على كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ثم الإسكندرية مكان القوافل ومنها إلى مكة. وخلال رحلة الحج كانت تتم عدة مبادلات تجارية فالتجار المغاربيون، حيث يستورد المغاربة من المشرق عدة منتوجات كالسجاد العجمي والأقمشة والعقاقير وأدوات الزينة والسيوف والخناجر والنرجيلات وملح الأومنياك المستعمل في صناعة الأقمشة وكميات من القطن والأرز.
وتصدر إليها الجزائر بعض المصنوعات المحلية كالتمور والزرابي والحياك والأنسجة الصوفية.

تعاملت الجزائر تجاريا مع مركز الخلافة العثمانية حيث استوردت الجزائر خام الحديد والأقمشة القطنية وأدوات الزينة والأثاث، وصدرت لها المصنوعات المحلية كالزرابي والحياك.

العلاقات التجارية بين الجزائر والسودان الغربي: تعاملت الجزائر تجاريا مع دول السودان الغربي مثل مالي النيجر ونيجيريا ومن مظاهر هذه العلاقات إنشاء عدة محطات تجارية عبر الصحراء فكانت المواد المتاجر بها تنقل من المناطق الشمالية في الجزائر إلى متليلي في الجنوب ومنها تنقل إلى أسواق المنيعة ثم ينقلها التوارق والخنافسة إلى تمبوكتو في مالي، ورغم هذا فقد اعترضت التجارة بين الجزائر والسودان الغربي عدة مشاكل منها

- تحول طرق تجارة السودان وصعوبة المواصلات، إذ أدى استقرار الأوروبيين بالسواحل الإفريقية وتوغلهم في إقليم السودان منذ القرن 16 إلى فقدان طريق الذهب العابرة للصحراء لأهميتها التجارية وقلت الصادرات من المواد المختلفة خاصة المعادن الثمينة.
- صعوبة المواصلات وقلة الطرق رغم وجودها. كما تتميز الرحلة إلى السودان بصعوبتها نظرا للمدة التي تقيضها القافلة في السير – حوالي 6 أشهر- إضافة خطورة الطريق.
- عدم التعامل بالعملة النقدية والاكتفاء بالمقايضة. تعرض القوافل إلى النهب من طرف القبائل.

ومن حيث المواد المصدرة من الجزائر إلى السودان الغربي فقد شملت الزيت، والأدوات النحاسية والألات الحديدية والأقمشة القطنية والمنتوجات الصوفية، أما المواد المستوردة من فشملت التبر، ريش النعام، العبيد، العاج، ومختلف أنواع البخور، الشب، الحنة، والعبيد.

العلاقات التجارية مع أوروبا: أقامت الجزائر علاقات تجارية واسعة مع أوروبا خاصة فرنسا هذه الأخيرة التي كانت أول دولة أوروبية تحصل على امتيازات في الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة 1535 وبفضل مساعي الباب العالي تمكنت فرنسا أن تكون لها قنصلية بالجزائر عام 1564، وكانت بذلك أول دولة تحصل بمقتضى هذه المعاهدة على امتيازات سياسية واقتصادية منها إنشاء شركة تجارية بالشرق الجزائر خاصة بصيد المرجان في كل من القل والقالة وعنابة، وأيضا التجارة بحبوب الجزائر التي اشتهر بها الشرق الجزائري بشكل خاص وعرفت هذه الشركة باسم **Bastion de France.**

وعموما فإن العلاقات التجارية بين البلدين كان لها تأثير على الجانب السياسي بالسلب في بعض الأحيان ففي سنة 1658 قام مدير المركز التجاري الفرنسي بالشرق الجزائري **Thomas Piquet** بحرق السفن التجارية التابعة لشركته والقبض على 50 موظفا مسلما كانوا يعملون لصالحه وأبحر بهم إلى ليفرونة التي وصلها في أكتوبر 1658 بهدف أسرهم وبيعهم هناك إلا أن الملك الفرنسي الويس الرابع عشر استدرك الوضع لما سمع الخبر، وأصلح الوضع بإرسال مبعوث إلى الجزائر. وتم استقبال وفد الملك الفرنسي من قبل إبراهيم باشا لكن هذا الأخير فرض عليه شروط وتعويضات كبيرة وأثناء المفاوضات بين الطرفين اندلعت ثورة في المدينة قام بها أفراد المؤسسة العسكرية بشقيها البري والبحري بسبب عدم دفع أجورهم ومنعهم من التعويضات المستحقة والمرسلة لهم من طرف السلطان العثماني.

وفي نفس السياق نذكر أنه في عام 1603 وفي أثناء حكم خضر باشا كانت العلاقات جد حسنة مع الباب العالي وفرنسا واستفادت هذه الأخيرة وبحيرتها من عدة امتيازات إذ سمحت البحرية الفرنسية لسفن أجنبية تابعة لدول كانت في حالة حرب مع الجزائر بالإبحار تحت راية الفرنسيين، وانتهت هذه الحادثة بالانتقام من الفرنسيين المتواجدين بالجزائر وتدمير مركزهم التجاري الموجود بالشرق الجزائري، وكانت النتيجة تنحية خضر باشا من الحكم ومصادرة أمواله سنة 1603. حاولت فرنسا العودة إلى مراكزها التجارية بالشرق الجزائري ومنعها رياس البحر وأبلغوا السلطان العثماني عن غضبهم الشديد وبأنهم لم يطلقوا سراح الأسرى الفرنسيين إلا بعد إطلاق سراح الأسرى الأتراك المتواجدين بمرسيليا. كما تعرضت هذه

الشركة إلى مشاكل أخرى بسبب تدخل دول أوروبية أخرى للحد من نشاط الشركة الفرنسية بالجزائر ومن تلك الدول نذكر إنجلترا.

ورغم هذه الأحداث فقد حققت الشركة الفرنسية في الجزائر عدة أرباح نتيجة تصدير المرجان والحبوب والصوف والجلود والزيت والشمع والحيوانات. وبالمقابل كانت الجزائر تستورد من فرنسا المواد الغذائية والأقمشة

صدرت الجزائر إلى أوروبا ما بين سبعة وثمانية ألاف قنطار من الصوف وأغلب الإنتاج كان من بايلك التيطري، وعن الكمية التي كانت تصدرها الشركة الملكية الفرنسية من ميناء عنابة إلى مرسيليا في أواخر القرن الثامن عشر فقد تجاوزت عشرة ألاف قنطار. وفيما يخص الجلود المصدرة من طرف نفس الشركة إلى مرسيليا فقد بلغت قيمتها مائة ألف ريال وكانت أوروبا تستورد من ميناء الجزائر حوالي 300 إلى 400 قنطار سنويا من الشمع. ومن مرسى مدينة الجزائر يخرج حوالي 25 ألف من الجلد. ولعل من أهم المواد المصدرة إلى أوروبا وخاصة فرنسا هي مادة الحبوب من القمح والشعير وقد اختصت بتصديرها مختلف الموانئ كميناء الجزائر وعنابة وأرزيو والدلس. ومن الصادرات أيضا نذكر الزيت والبقول الخضر والحمضيات والفواكه والدخان والتين اليابس وريش النعام، والعسل والتمر. ويتضح من هذه النماذج الخاصة بنوعية وكمية الصادرات أن الجزائر كانت إيالة منتجة حققت الاكتفاء ولم تكن فقيرة من حيث الإنتاج كما صورتها بعض المصادر الغربية وخاصة الفرنسية منها.

واردات الجزائر من الدول الأوروبية

استوردت الجزائر عدة مواد من أوروبا، فمن فرنسا استوردت الأقمشة الحريرية والقطنية والكتانية والعقاقير والمصبرات والأدوية والآلات الحديدية المختلفة والمجوهرات والروائح وأدوات الزينة. ومن انجلترا استوردت السلاح والعتاد الحربي وبعض الآلات الحديدية وبعض العقاقير. ومن اسبانيا نستورد الرصاص والكبريت والمعادن أما الدويلات الإيطالية فتأتي عن طريقها الأقمشة والمنتوجات المدارية ومختلف الأدوات الحديدية. ومن هولندا والدول الإسكندينافية والولايات المتحدة يدخل العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والأشرعة والزليج.

عوامل ركود التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأوروبية

- **احتكار بعض المواد:** احتكرت السلطة تجارة بعض المواد الأساسية كالحبوب والشمع والصوف والجلد بهدف حماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي وكذا ضمان المستوى المعيشي للسكان. غير أن هذا النظام كان له

سلبياته، إذ أصبح يتعذر على الفلاحين بيع إنتاجهم بأسعار ملائمة وكان المستفيد الأول من عملية الاحتكار الأتراك واليهود حيث كان وكلاء الأتراك يشترون المحاصيل من الفلاحين بالثمن الذي تحدده السلطة ويعيدون بيعها لليهود والوكلات الأوروبية بفوائد ليبعها اليهود والأوروبيين بفوائد أكبر. ومن مساوئ الاحتكار أيضا استغلال الأرباح التي تحصل عليها السلطة في شراء مواد مصنعة غالية الثمن من الخارج مثل مواد البناء التي اشتراها صالح باي لبناء قنطرة قسنطينة، ومما زاد من مساوئ العملية أن الدولة منحت حق الاحتكار لبعض الموظفين مقابل مبالغ مالية تسمح لهم باستيراد المواد الأولية وتصديرها باسمهم مما سمح للمستفيدين من حق الاحتكار بتحقيق أرباح باهضة. ونختم الحديث عن الإحتكار بما أورده القنصل الأمريكي شالر في مذكراته إذ ذكر: **"أن نظام الاحتكار الذي اعتمدته الجزائر حال دون تصدير منتجاتها للخارج"**.

- **الامتيازات التجارية الأجنبية** أهمها تلك التي منحت لفرنسا والتي سبق وأن تعرضنا لها إذ تسببت هذه الاحتكارات في إلحاق أضرار بالاقتصاد الجزائري فأصبح موجها لتغطية حاجات الأسواق الأوروبية من مواد أولية أكثر من ارتباطه مع الأقطار الإسلامية الأخرى، وقد وصل الأمر بالفرنسيين إلى تحصين مؤسساتهم العسكرية وإعطائها صبغة عسكرية والاتصال مباشرة بالتجار دون اللجوء إلى ممثلي السلطة كما كان معتمد في البداية.
- **عدم إتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية** اتبعت الجزائر نظاما تجاريا منافيا لتطور ونمو التبادل التجاري فرسوم دخول السفن إلى مرسى الجزائر وتفريغ حمولتها كانت ضئيلة لا تتجاوز 20 قرش للسفن الجزائرية و 40 قرش لسفن الدول الصديقة التي تربطها معاهدات سلم مع الجزائر وفرضت 80 قرشا لسفن الدول المعادية، ولم يكن يراعى في ذلك حجم ونوعية الحمولة، وتظهر عدم أهمية هذا النظام الجمركي في قيمة الرسوم المفروضة على السلع التي تحمل إلى الجزائر أو تصدر منها فبالنسبة لرسوم الواردات الخاصة برعايا الدولة العثمانية تم تخفيضها إلى 5.5/، كما أن النقود التي كانت موجهة إلى الجزائر لافتداء الأسرى لم يكن يفرض عليها سوى 3/ من الضرائب. ومن مظاهر ضعف النظام الجمركي الجزائري عجزه عن توفير الحبوب الضرورية في أوقات المجاعات والأوبئة رغم توفر إنتاجها واحتكار الدولة لها. فلجأت أثناء مجاعة عام 1805 و 1809 من شراء الحبوب بأثمان مرتفعة من موانئ البحر الأسود.

- **النفوذ الأجنبي واليهودي على التجارة الخارجية:** لم تستطع السلطة السيطرة على المبادلات التجارية وفرض رسوم عليها لأنها كانت تتم بواسطة الأجانب واليهود بعد تعذر السفن الجزائرية من التردد على الموانئ الأوروبية نتيجة المضايقات التي تعرضت لها السفن الجزائرية، وكذا العراقيل التي فرضتها الغرفة التجارية بمرسيليا على نشاط التجار الجزائريون، مما دفع بهؤلاء إلى التنازل عن التجارة لصالح الأوروبيين واليهود وهو ما فتح المجال للتجار الأوروبيين واليهود من استعمال الربا والغش. فقد برزت أهمية اليهود خاصة في نهاية العهد العثماني، إذ استغلوا الظروف الدولية، ومعرفتهم للأسواق الأوروبية وتواطؤ بعض الحكام معهم كالداي مصطفى باشا الذي عرف بكثرة تعامله معهم، وقد أدى ازدياد نفوذ اليهود في عهده إلى ثورة الانكشارية على الداي مصطفى باشا الذي قتل سنة 1805، وتم أيضا قتل اليهودي بكري وعلى إثر هذه الحادثة غادر الكثير من اليهود مدينة الجزائر.

وبالتالي فازدياد النشاط التجاري لليهود ألحق أضرار بالتجارة الجزائرية خاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأت منافسة اليهود للتجار الفرنسيين والإنجليز وإزاحتهم من مجال المعاملات التجارية منذ 1781 والاستيلاء على مقاليد التجارة، وتمثيل الجزائر في أسواق مرسيليا ليفرون وجنوة وانجلترا. ولعل أهم مظاهر قوة وتطور النفوذ التجاري لليهود هو تأسيسهم لشركة بكري وبوشناق االتي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية وتزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب فصدرت إلى فرنسا كميات كبيرة في الفترة من 1793 إلى 1800 إضافة إلى الحصول على قروض مقابل خدمات مصرفية وصفقات تجارية. وقد تسبب هذا الوضع في الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 بعد افتعال حادثة المروحة.

المحاضرة الثانية: الزراعة في الجزائر أثناء العهد العثماني

نتعرض فيها إلى النقاط التالية:

- **طبيعة الملكية**
- **العوامل المؤثرة في تطور الزراعة**
- **طبيعة المحاصيل الزراعية**

طبيعة الملكية يمكن تقسم الملكية في الجزائر أثناء الفترة العثمانية إلى أربعة أصناف وهي الملكيات الخاصة، وملكيات البايلك، والأراضي المشاعة، والأراضي الموقوفة.

- **الملكيات الخاصة:** يقصد بها الملكيات التي يستغلها أصحابها مباشرة وملزمين اتجاه السلطة بدفع فريضة العشر والزكاة ويتصف هذا النوع بعدم

الاستقرار وصغر المساحة لخضوعها لأحكام الإرث والبيع والشراء، وأيضا تعرضها للمصادرة والحيازة من طرف الحكام. أما عن موقعها فأغلبها واقعة في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان وبجوار المدن كمدينة الجزائر والمدية وقسنطينة ووهران.

- **ملكيات البايلك:** هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة ويحق للحكام التصرف فيها، وتم إلحاقها بالبايلك بعدة طرق منها الشراء، والمصادرة، ووضع اليد عن طريق مؤسسة بيت المال في حالة الشغور، أو في حالة ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع الضرائب.

فمن حيث موقعها فأغلبها واقعة بدار السلطان وقسنطينة ووهران فتعرف في دار السلطان بأحواش البايلك تتوزع على 13 حوش، وتعرف في بايلك الشرق بالعزل.

أما استغلالها فيتم عن طريق الحكام الذين يستخدمون الخماسة أو اللجوء إلى تسخير قبائل الرعية في العمل التطوعي المعروف بالتويزة. وفي حالة تعذر استغلالها تعطى لأصحاب النفوذ والمكانة مثل المرابطين وشيوخ القبائل، وفي حالات أخرى تعطى للمخازنية مقابل خدمات عسكرية وإدارية مع إعفائها من دفع الضرائب ماعدا ضريبة العشر. كما لجأت السلطة إلى كراء الأراضي لسكان الدواوير المجاورة أو ما يعرف بالحكر.

- **الأراضي المشاعة:** في هذا النوع تكون الملكية جماعية ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو العشيرة تعرف في بايلك الشرق بأراضي العرش، أما كيفية استغلالها فتكون حسب مقدرة وإمكانيات أفراد القبيلة مع ترك جزء منها للرعي. ويمكن لشيخ القبيلة تسليمها لشخص أخر في حالة حدوث إهمال من طرف مستغليها. وتفرض السلطة على هذا النوع من الأراضي عدة أنواع من الضرائب منها غرامة سنوية تدفع نقدا وفي بعض الأحيان تأخذ منها ضريبة اللزمة والمعونة تستقطع من المحصول، وايضا تفرض عليها بعض الضرائب الفصلية كضيفة للداي وضيفة الدنوش والبشارة وغيرها والجدير بالذكر أن أراضي العرش الواقعة في والجهات الصحراوية والمناطق الجبلية لم تكن تدفع هذه الضرائب فشنت عليها السلطة في أواخر العهد العثماني عدة غارات بهدف إلزامها بدفع الضرائب.
- **أراضي الوقف** هي الأراضي التي قام أصحابها بتحيسها لعدة مؤسسات وقفية ويتولى النظار التصرف فيها وفقا لشروط الواقف وكان هذا النوع من الأراضي يمثل ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك وعموما فإن هذا النوع يتمتع بالحصانة فلا تباع ولا تشترى ولا تصادر ولا تخضع لأي ضريبة.

2- العوامل المؤثرة في تطور الزراعة

توفرت الجزائر على عدة مقومات زراعية منها اتساع الأراضي الزراعية وخصوبتها واعتدال مناخها وتنوع تضاريسها، وتنقسم الأراضي حسب نوعيتها وموقعها لثلاثة أنواع: المنطقة الشمالية تتميز بانتشار السهول ووفرة المياه مما جعل أراضيها أكثر خصوبة من غيرها ومنطقة الهضاب العليا المتميزة بارتفاع أراضيها ووقوعها بين سلسلتين جبليتين سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصحراوي، أما المنطقة الصحراوية فهي تتميز بشساعة مساحتها وكثبانها الرملية، مع انتشار عدد من الواحات كبسكرة.

رغم توفر الإمكانيات الطبيعية وتشجيع بعض الحكام وأهمية العنصر الأندلسي إلى أن الزراعة في الجزائر في الفترة العثمانية عرفت تأخر ملحوظ يرجع إلى عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- عدم اهتمام السلطة بالفلاحة بقدر اهتمامها بالجانب العسكري والسياسي.
- الأوبئة والمجاعات والزلازل ولعل أخطرها الوباء المعروف بوباء السبع سنوات من 1818-1824. فقد أدى هذا الوضع الصحي إلى تناقص السكان خاصة في الأرياف اختفاء بعض المواد الأولية كالملابس الصوفية لعدم وجود من يقوم بهذه الخدمة وأيضا ارتفاع أسعارها وغلاء المعيشة كان إحدى أسباب قيام الثورات المحلية التي ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر كثورة إبن الأحرش في الشرق والثورة الدرقاوية في الغرب والتيجانية في الجنوب.
- أسلوب الحياة ونمط العيش الذي أدى إلى الاعتماد على زراعة معيشية استهلاكية ينعدم فيها الربح التجاري بحيث يقتصر فيها الفلاح على تلبية حاجياته اليومية وتلبية مطالب البايلك.
- اعتماد الفلاحون على الوسائل التقليدية كالمحراث والمنجل، واستعمال فضلات الحيوانات في تخصيب التربة. والأكيد أن هذه الأساليب حالت دون معرفة واستعمال التقنيات المتطورة مثل المراعي الاصطناعية لإنتاج العلف الاحتياطي، وبناء السدود، والزراعات المروية باستثناء ما قام به الأندلسيون وبعض الحكام منهم يحى أغا الذي سنتعرض له في العنصر الموالي.
- نضيف إلى ذلك أن السلطة عمدت على رفع الضرائب المفروضة على الفلاحين رغبة منها توفير موارد للخزينة خاصة بعد تراجع النشاط البحري وأدت هذه السياسة إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم ولجوؤهم للجبال والصحاري.

- احتكار الأراضي الخصبة في أيدي فئة قليلة من الطبقة الحاكمة والمخازنية والكراغلة وإليهم ينتمي حمدان بن عثمان خوجة الذي امتلك أراضي شاسعة في متيجة وتعرض بنوع من التفصيل في كتابه المرآة إلى مصيرها بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. فعن طريق الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وتسخير الفلاحين للإنتاج سعى الحكام إلى التحكم في زراعة الحبوب وتوجيهها نحو التصدير عن طريق وكلاء البايلك والمتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الاحتكارية.

3- طبيعة الإنتاج الزراعي: وتتمثل في

الحبوب أدى تنوع التضاريس والمناخ إلى تنوع الإنتاج الزراعي منها، القمح المنتج في سهول قسنطينة ومعسكر وعنابة ومتيجة ومعسكر وتلمسان والشلف ووهران. وعموما فقد عملت السلطة على السيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، وكان بعض الإنتاج من هذه المادة يستهلك محليا والبعض الأخر يصدر للخارج كما سبق وأن تعرضنا له في التجارة.

الأرز والقطن والكتان هي منتوجات ذات طابع تجاري فالأرز ينتج في مليانة وبالقرب من معسكر ومستغانم ومتيجة وتنتج منه الجزائر حوالي 6 ألاف قنطار سنويا وهي كافية للاستهلاك المحلي، والقطن في جهات الشلف ومستغانم والكتان في البليدة والتبغ في عنابة ومدينة الجزائر وبعض النواحي الصحراوية. إضافة إلى مزروعات أخرى ذات طابع تجاري كالعسل والشمع المتوفر في عنابة والقالة.

الأشجار المثمرة: منها التين البرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك فاشتهرت برشك ونواحيها بإنتاج التين وشرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود والبرتقال وحقول العنب في البليدة والجزائر والزيتون في نواحي عنابة ومنطقة القبائل.

البقول والخضار: مننتشرة بشكل خاص في المناطق الواقعة الواقعة خارج المدن، وكذا المناطق الجبلية كمنطقة القبائل والأوراس والأطلس البليدي حيث توجد الجناين والرقايع والبحاير، ونذكر كنموذج عن ذلك فحص مدينة الجزائر ومن الخضار نذكر الطماطم والخيار والبصل والبطيخ وغيرها.

الأشجار الغابية: تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، كما تم الاستفادة من الغابات الممتدة من القبائل الغربية إلى القل في تزويد ورشات السفن بالأخشاب وتموين المدن بالفحم وهذه السياسة أدت إلى إتلاف العديد من الغابات. إضافة إلى هذا استفادت انجلترا من حق قطع أشجار الغابات الجيدة عام 1817 مقابل تعهدهم بدفع إتاوة سنوية للجزائر.

الثروة الحيوانية: تميزت بتنوعها نتيجة تنوع المناخ والتضاريس بحيث انتشرت الجمال والأغنام في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء، ونجد الأبقار في المنطقة التلية والمعز والخيول والبغال منتشرة في منطقة القبائل، والجدير بالذكر أن تنوع الثروة الحيوانية جعل الجزائر من الدول المصدرة للمنتجات الحيوانية كالصوف والجلود. كما توفرت الجزائر على الأسماك غير أن استهلاكها كان قليل مقارنة باستهلاك لحوم الأغنام.

ورغم الصعوبات السابقة الذكر إلا أن الإنتاج الزراعي الحيواني عرفا انتعاشا مع هجرة الأندلسيين إلى الجزائر فكان لهم الفضل بتطوير تقنيات الري وإنشاء الصهاريج وبناء العيون وجلب المياه للمدن. كما عملوا على إدخال محاصيل جديدة للجزائر لم تكن معروفة من قبل. نضيف إلى ذلك تشجيع بعض الحكام للفلاحة منهم الباي محمد بن عثمان، الذي شجع زراعة الحبوب في بايلك الغرب وصالح باي الذي يعد من أهم بايات بايلك الشرق إذ اهتم بجميع الميادين منها الزراعة.

ومن المهتمين بمجال الفلاحة وتطويرها نذكر أيضا يحيى بن مصطفى الذي تولى منصب أغا الصبايحية من 1818 إلى 1828 حيث كانت له أملاك واسعة في أحواش بن عمار والرغاية وموزاية وفي يسر الوديان، إضافة إلى البحاير التي كان يمتلكها سواء في فحوص دار السلطان منها فحص تيلاوملي، أو في المناطق القريبة من دار السلطان كالبليدة التي كانت له فيها بحيرة معروفة ببحيرة بوطرطورة، واحتوت أيضا على برج للحراسة ومنابع للمياه، وقد خصص لخدمة الأراضي عمالاً مهرة ونجح في تحسين أنواعًا جيدة من المزورعات، كما اهتم بالمياه الضرورية للنشاط الفلاحي والشرب وغيرها، وعمل على تطوير الماشية والخيول، التي كان من أكبر هُواتها، فحوض رغاية مثلا كان يضم ما لا يقل عن 200 حصان من السلالات العربية الأصيلة.

المحاضرة الثالثة: النشاط الحرفي بالجزائر أثناء العهد العثماني. ويتعرض إلى النقاط التالية.

- **البنية التنظيمية الداخلية الحرف:**
- **التنظيم الهرمي للحرف.**
- **العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية**
- **النشاط الحرفي**
- **مميزات عامة النشاط الحرفي بالجزائر أثناء العهد العثماني**
- **أسباب تراجع النشاط الحرفي في أواخر العهد العثماني**

عرف النشاط الحرفي في الجزائر أثاء العهد العثماني تنظيما محكما وتجسد ذلك في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر لمتولي السوق ابن الشويهد فكما وجد قانون لتنظيم الجانب العسكري وجد قانون خاص بالجانب الاقتصادي وهو ما يدخص أراء الكتابات الأوروبية التي اعتبرت أن العثمانيين حكموا الإيالة بطريقة عشوائية.

البنية التنظيمية الداخلية الحرف: تميزت بالدقة وحسن التسيير وتمثل هذا التنظيم فيما يلي:

أمين الأمناء: هو المشرف الأول على كل الجماعات الحرفية والعناصر الوافدة على المدينة كما يعد الوسيط بين الحاكم والقاضي من جهة والطوائف الحرفية من جهة أخرى وتعد عائلة الشويهد من أهم العائلات التي تولت منصب أمين الأمناء وتوارثته من أوائل القرن السابع عشر إلى نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ومن العائلات الأندلسية الأخرى التي تولته نذكر عائلة بن عمر منهم محمد بن أحمد بن الحاج عمر. وأيضا تولته عائلة إبن حساين.

الأمين له مهام اقتصادية واجتماعية متعددة منها المشرف الأول على الحرف والسهر على حسن تسييرها وجودة البضائع وتطبيق مبدأ المساواة بين أعضاء جماعته كما أن المنصب لميكن محدد بفترو زمنية معينة.

الشاوش: يتم اختيارهم من المعلمين، تتمثل مهمتهم في مساعدة الأمين وبالتالي فالشاوش هو الناطق الرسمي للجماعة ويقوم مقام الأمين في حالة غيابه.

الخوجة: هو أيضا أحد مساعدي الأمين، وكان بمثابة الكاتب الذي يسجل كل القضايا المتعلقة بالجماعة.

الكاهية: يندرج ضمن مساعدو الأمين، وله دور بارز في إدارة الجماعة وقد انفرد بهذا المنصب جماعة البنائين. وعقود المرافعات إلى المجلس العلمي تتضمن معطيات هامة عن الأسماء التي تولت المنصب.

الصايجي أو العداد: هو موظف يشرف على الجانب المالي من حسابات ومصاريف **الرفقاء:** ومهمتهم مساعدة الأمين في تسيير شؤون الجماعة.

التنظيم الهرمي للحرف:

تقتضي ممارسة النشاط الحرفي المرور بعدة مراحل تبدأ بالمتعلم أي المبتدأ في الصنعة، ويأتي في أسفل الهرم، وبعدها يصبح صانع أي من يحسن الصنعة دون الوصول إلى اكتساب مهارة المعلم وشكل الصناع أعلى نسبة من المشتغلين في الورشة فهم أكثر عددا من المعلمين والمتعلمين. ولما يكتسب الصانع الحرفة يرتقي إلى المعلم حيث يصبح رئيس ورشة الذي

يشتغل تحت أوامره الصناع. ومن المهم الإشارة لوجود مصطلحين مصطلح المعلم الذي كان متداولا عند العناصر المحلية ومصطلح االأوسطا المستعمل من قبل الأتراك والكراغلة والأندلسيين.

العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية: تمثلت في الرقابة الدائمة للسلطة وتدخلها في شؤون التسعير وغيرها وكان من أولوياتها تحديد الحد الأدنى للأسعار لتفادي حدوث أزمات التموين بمختلف المواد الاستهلاكية والخدماتية. ويتضمن قانون الأسواق معطيات هامة عن حضور السلطة وتدخلها في عدة قضايا منها تحديد الأسعار والضرائب المفروضة على الجماعات الحرفية. وغيرها، ومن المهم الإشارة أيضا إلى أن رقابة التنظيمات لعدة مستويات من السلطة فإضافة إلى السلطة السياسية نجد رقابة السلطة الدينية التي كانت بمثابة وصية على شؤون الحرف، والسلطة المحلية بمستوياتها المختلفة شيوخ البلد وأمين الجماعة وأمين الأمناء.

النشاط الحرفي.

ازدهرت عدة حرف بالجزائر أثناء العهد العثماني ولعل أهمها صناعة المنسوجات كما وجدت حرف أخرى منها الدباغة وتجدر الإشارة هنا إلى هذه الحرفة في مدينة الجزائر لم تبلغ مثيلتها في قسنطينة نظرا لتوفر الناحية الشرقية على مادة الجلد اللازمة لهذه الحرفة.

صناعة السفن: توفرت أغلب المراسي الجزائرية على ترسانات مجهزة لصناعة السفن والقوارب أهمها: مرسى الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة حيث كان يتم صنع سفن تزيد حمولتها عن 300 طن، كما اختص مرسى الجزائر على صناعة السفن ذات المقدمة المستديرة. وقد تراجعت هذه الصناعة لعدة أسباب أهمها انقطاع التجهيزات البحرية التي كانت ترسلها الدول الاسكندنافية للجزائر في إطار الإتاوات والهدايا كالحبال والأخشاب والأشرعة.

صناعة الأسلحة وتتمثل في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود الذي كان يصنع بعض المدن كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر ففي هذه الأخيرة يوجد مصنع للبارود واقع خارج باب الوادى وأخر لصنع المدافع والقنابل خارج باب الوادي أيضا ويعرف بدار النحاس، إضافة إلى وجود عدة ورشات لصناعة البنادق في كل من بني راشد وجرجرة وميزاب وبوسعادة.

ومن بين الحرف الخاصة بالأسلحة نذكر الجقماقجية أي صانع الأسلحة وبائعها والقنداقجية أي صانع الخشب الموجه لصناعة الأسلحة .

كما وجدت حرفة القاوقجية أو صناعة الشواشي واختص بها العنصر الأندلسي، ومن العائلات الأندلسية التي اشتهرت نذكر عائلة وناطيرو، ومنذ أواسط القرن الثامن عشر تراجعت هذه الحرفة بسبب منافسة الشاشية التونسية لها. حيث لاحظ برادي أن شاشية الجزائر لا تبلغ إلا نصف ثمن شاشية تونس نظرا لجودة هذه الأخيرة، ومن الحرف أيضا الخياطة وما تعلق بها مثل الحياكة والتطريز باستعمال خيوط الذهب والفضة.

حرفة الصاغة واختص بها واحتكرها العنصر اليهودي، كما مارسها بعض الحضر من الأندلسيين في كل من تلمسان وقسنطينة والجزائر، وقد وجد في مدينة الجزائر سوق لهذه الحرفة واقع في منطقة الفعاليات الاقتصادية ويعرف بسوق الصاغة. وأيضا في قسنطينة وتلمسان.

ومن الحرف الرائجة في الجزائر أثناء العهد العثماني صناعة الأحذية بمختلف أنواعها أهمها البابوج ويسمى ممتهنها بالبابوجي وهي نوع من الأخذية بدون عقب، لها سوق خاص يعرف سوق البابوجية في قسنطينة وفي مدينة الجزائر أيضا. ومما يلاحظ هيمنة العنصر التركي بشقيه المدني والعسكري طوال الفترة العثمانية على هذه الحرفة، حتى أن أمانة حرفة البابوجية انحصرت في الجيش دون سواه ويعود استئثار الجيش بهذه الحرفة لكون الصنعة أتى بها الأتراك إلى الجزائر لذلك ظلوا حريصين على بقائها في أيديهم. ونجد أيضا البشماقجية أي أحذية البشماق يمارس في سوق البشماقجية، كما وجد سوق يعرف بالتماقين الخاص بصناعة الأحذية الرجالية. وأيضا المقفولجية وهم المختصون بصناعة الحذاء المعروف بالمقفول وضمن صنعة الأخذية بشكل عام تدخل حرفة السمارة أو الإسكافي غير أن الوثائق تذكر فقط المصطلح الأول.

توفرت الجزائر على عدة أفران لتحضير الخبز، وقد احتكرها بني ميزاب بشكل خاص، وأيضا الكوشات التحضير الخبز واختص بها العنصر الجيجلي حيث حملت بعضها اسم هذه الجماعة – كوشة الجيجلية- وتفيض الوثائق بأسماء الكوشات ففي مدينة الجزائر نذكر كوشة الوقيد كوشة الفار وغيرها.

إضافة تجفيف الفواكه وتقطير ماء الورد وعصر الزيتون الذي عرفت به منطقة جرجرة والصومام، واشتهر سكان مليانة بتحضير المربى من اللوز وعصير العنب.

وبخصوص الصناعات التحويلية نذكر منها: تحضير مواد البناء وتذويب المعادن وصك العملة. وكذا صنع المواد الفخارية والأواني والزليج الملون والمطلي بالغراء في كل من ندرومة وتلمسان وشرشال وميلة.

وتعتبر منطقة بني يني وبني عباس من أهم المناطق لصناعة الحلي من الفضة والأسلحة النارية.

ومن الحرف الأخرى نجد حرفة صناعة الصابون ويعرف ممتهنها بالصابونجي، واختصت بها بعض المدن مثل قلعة بني راشد وبوسعادة ونواحي تلمسان وجرجرة. وأيضا الحياكة والرتايعية هي صناعة الحبال المخصصة لربط الخيول ويسمى ممتهن هذه الحرفة بالرتايعي والحلاطجية وهي التطريز على الجلد والحلامجية أي معلم الحمام. والدخاخنية أي صانع الدخان وبائعه.

مميزات عامة النشاط الحرفي بالجزائر أثناء العهد العثماني وتتمثل فيما يلي

- التنظيم الداخلي الدقيق والمحكم
- اعتمادها على المواد المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب ومختلف المعادن كالنحاس والحديد والفضة والرصاص.
- اقتصارها على تلبية حاجات السكان المحلية دون التوجه إلى تصديرها للخارج.
- صناعة كمالية تتميز بدقة الصنع كالأحزمة والحلي وتميزت أيضا ببساطتها مثل الأدوات الفخاري و والخشبية والطينية والصوفية.

أسباب تراجع النشاط الحرفي في أواخر العهد العثماني:

عرفت الجزائر منذ أواخر القرن الثامن عشر تراجع في النشاط الحرفي لعدة أسباب منها:

- ثقل الضرائب المفروضة على أمناء الحرف منها ضريبة وضريبة فكان مثلا يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة مثل الحدادين في مليانة كانوا مطالبين بإمداد الوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج.
- انخفاض مردود الحرفين فالبايلك كان يحدد مسبقا سعر بعض المصنوعات وتدفع لهم بالمقابل أجور زهيدة، كما أن موظفي البايلك كانوا يدفعون أسعار جد زهيدة للعمال بقلع الحجارة خارج باب الواد. كما أن صناع الأحذية لم يدفع لهم البايلك مقابل شراء إنتاجهم سوى نصف درهم عن زوج أحذيو مخصصة للجند المشارك في الحملات العسكرية.
- منافسة المصنوعات الأجنبية حيث شجع الحكام على الاستيراد من الخارج مما حد من انتشار المصنوعات المحلية فمثلا مدينة تلمسان أصبحت في أوائل القرن 19 مخزنا لبضائع تجار فاس وقسنطينة مستودعا لصنعة الشاشية التونسية.

- تراجع دور أمناء الجماعات الحرفية بحيث أصبحوا في أواخر العهد العثماني يهتمون بإرضاء الحكام والموظفين الساميين. ومما تزاد من تراجع إسناد منصب أمين الحرفة لمن ليس لهم دراية بشؤون الحرفة.
- الاعتماد على العمال الأجانب في بعض الصناعات الأساسية مثل صناعة الأسلحة وبناء السفن وصك النقود التي منحت لليهود. فصناعة السفن أوكلت إلى القرصان سيمون دانسا في القرن السابع عشر ثم إلى الفرنسيين والمالطيين والاسبان.

المحور الثاني: الأوضاع الاجتماعية

المحاضرة رقم 4 المصاهرات في الجزائر أثناء العهد العثماني. تضمنت ما يلي:

- **مصاهرات الحكام**
- **مصاهرات المؤسسة العسكرية بشقيها البري والبحري (الجيش والرياس)**
- **مصاهرات التجار والجماعات الحرفية.**
- **توجهات المصاهرات في مؤسسة مشيخة البلد**
- **مصاهرات العائلات الدينية الأشراف والعلماء**
- **مصاهرات فئة البرانية.**

يؤدي الزواج وبالتالي المصاهرات دورا بالغ الأهمية حيث يسمح بمعرفة مكانة العلاقات العائلية. والممارسات السائدة، وأهدافها.

مصاهرات الحكام

سعت العائلات المتنفذة المشكلة من الحكام والموظفين الساميين والعائلات الحضرية الثرية كأعيان التجار ومشاهير الرياس إلى نسج علاقات مصاهرة تخدم مصالحها، فخير الدين صاهر عائلة ابن القاضي لتحقيق هدف سياسي استراتيجي وهو كسب طرف معادي له كلمة مسموعة في أوساط الأهالي واتخذ ابنه حسن التي تولى حكم الإيالة ثلاث مرات نفس الاتجاه لنفس الأهداف. كما تزوج على بتشين إحدى بنات إمارة كوكو.

وتزوج الحاج حسين ميزومورطو أمينة بنت السيد محمد الشريف والداي شعبان بنفيسة بنت عبد المؤمن وهي من العائلات الدينية التي تولت الإفتاء الماكي بمدينة الجزائر، كما تزوج علي باشا ببنت الحاج مصطفى بن الشيخ بن مالك. وكل هذه المصاهرات تهدف أساسا إلى تقوية السند السياسي والحفاظ على الوضع.

والظاهرة نفسها عرفتها قسنطينة إذ أقام البايات علاقات مصاهرة مع الأسر المحلية الحاكمة، وكان البايات يهدفون بذلك إلى ربط مصير الأسر المحلية ذات النفوذ السياسي أو العسكري أو الديني بالسلطة المركزية وضمان ولائها الدائم للحكام، وكان أول من انتهج هذه المصاهرة الباي رجب إذ تقرب من أسرة بوعكاز بعد أن عجز عن إلزامها بالاعتراف بحكمه ودفع الضرائب، حيث زوج ابنته أم هاني لأخ شيخ العرب أحمد بن السخري وبعد وفاة هذا الأخير توطدت العلاقات أكثر بين الطرفين بحيث تزوجت الأرملة أم هاني بـأخ المتوفى. ومن خلال هذه المصاهرة سعى الباي إلى الاستقلال عن الباشا في الجزائر. غير أنه لم ينجح في ذلك.

ومن الأمثلة الأخرى نذكر مصاهرة الباي أحمد القلي لأسرة بن قانة ذات المكانة والنفوذ في بايلك الشرق، إذ تزوج أحمد القلي بابنة الشيخ سليمان بن قانة قبل توليه منصب الباي ثم تزوجة بالدايخة ابنة الحاج بوزيد المقراني شيخ أسرة المقراني حكام مجانة وحراس البيبان. أما أشهر بايات قسنطينة صالح باي فلم تغنه سياسته العسكرية والإدارية والقانونية عن التقرب من الأسر المحلية ومحاولة ربط مصيره بمصيرها فتزوج في البداية من ابنة أحمد القلي من زوجته الديخة إبنة المقراني، ثم تزوج بابنة رفيقه أحمد الزواوي بن جلول، وكان تعيين ابن صالح باي على قسنطينة بمساعدة أخواله من أسرة بن جلول. كما أن صالح باي سعى لمصاهرة شيخ أحرار الحنانشة إبراهيم بن بوعزيز إلى أن هذا الأخير رفض مصاهرته ورد صالح باي عن هذا الرفض بشنه عدة حملات على الحنانشة.

تعد أسرة المقراني من أوائل الأسر المحلية التي صاهرت البايات، إذ قام الباي علي بن صالح بتزويج بناته الثلاث لأبناء شيوخ أسرة المقراني، وأقدم بعد ذلك أحمد القلي بالزواج الدايخة بنت الحاج وزيد المقراني، وقام الباي حسن بوحنك بمصاهرة أسرة بن قانة وأسرة المقراني في آن واحد. وقد استفاد بشكل كبير من هذه المصاهرة إذ مكنته من الوصول إلى منصب الباي بعد مقتل صالح باي.

وعموما فإنه كان هناك انسجام واضح في مصاهرات الخاصة رغم وجود بعض الحالات التي تعد استثناء مثل زواج الداي محمد بن عثمان باشا 1766-1791 بأرملة الداي علي باشا نقسيس وهي من فئة الأعلاج. وزواج الداي مصطفى باشا بفاطمة بنت عبد الله.

ونفس الاتجاه سلكه الموظفون السامون بهدف تقوية مركزهم السياسي أيضا ونذكر منهم: بابا حسن الذي تزوج بابنة الحاج محمد التريكي.

مصاهرات الرياس: وبخصوص المصاهرات المؤسسة العسكرية فطائفة الرياس التي تمثل إحدى الشرائح الاجتماعية المميزة مالت نوع ما إلى المصاهرة الداخلية أي ضمن الفئة نفسها، منها زواج علي رئيس قائد المرسى بميمي بنت عثمان رئيس وحسن رئيس بن عبد الله بخديجة بنت عثمان رئيس.

صاهروا أيضا الفئة الحاكمة حيث تزوج مصلح الدين رايس بنفيسة بنت الحاج إبراهيم المدعو عرباجي والقبطان محمد رئيس الفلامنك بأمنة بنت مراد أغا، وتزوج يوسف رئيس بن علي بفاطمة بنت السيد عبد الرحمن المحتسب واتجه بعضهم لمصاهرة العائلات الدينية فأحمد رئيس قايد رئيس بن محمد التركي تزوج بإحدى عائلات ابن الأمين التي تولت الإفتاء المالكي وتزوج الرئيس علي بن يوسف بمريومة بنت السيد محمود قاضي الحنفية. وتزوج الرايس حميدو بمريومة بنت علي كما كانت لهم مصاهرات مع موظفي الإدارة، إذ تزوج محمد يولداش نبتاجي بدار الإمارة بفاطمة بنت علي رئيس وصاهرت عائلة سفينجة وهي عائلة دينية تولت القضاء الحنفي عائلة الريس حميدو.

نسج الرياس علاقات مصاهرة مع أهل الحرف منهم محمود الحفاف الذي تزوج موني بنت الرايس جسن. وعموما فإن مصاهرات الرياس رغم تميزها بالأفتاح على مختلف الشرائح إلا أنها لم تصل لمستوى الانفتاح الذي كان للجيش البري كما سيأتي ذكره. يمكن إرجاع الأمر إلى طبيعة الاتصال. فالإنكشارية مجالهم البر والرياس مجالهم البحر.

مصاهرات الجيش الإنكشاري:

من المعروف أن السلطة فرضت عدة قيود لزواج الإنكشارية بهدف الحفاظ على الطابع التركي للجيش ومن هذه القيود الخروج من الثكنة وتأخر الترقية وغيرها، لكن هذا لم يمنع من زواج الجيش. فمصاهرات الجيش تمت بشكل كبير ضمن الفئة نفسها فقد تزوج أصحاب الرتب ببنات أصحاب الرتب وزواج عمر بلكباشي الدباغ بحنيفة بنت محمد بلكباشي، كما تزوج رمضان بلكباشي بن محمد التركي بجنات بنت حسن آغا. وغيرها من الحالات كما أن المصاهرات ضمن فئة الجيش لم تكن تخضع لأهمية الرتبة العسكرية للعائلات المتصاهرة فنجد على سبيل المثال زواج عبد الرحمن يلداش بن أحمد بفاطمة بنت عمر جلابي بلكباشي أمين جماعة الطباخين، وزواج خليل يلداش بآمنة بنت محمد آغا. وتزوج يحيى أغا الصبايحية بروزة بنت محمد الخزناجي كما ارتبطت فاطمة بنت يحي أغا بمحمد بن حسن أغا.

اختار بعض عناصر الجيش الانفتاح على طائفة الرياس التي تمتعت بالثراء المذهل والجاه العريض منهم: زواج احمد بلكباشي بن مصطفى بفاطمة بنت علي رئيس، وزواج يوسف أياباشي بن عبد الله بفاطمة بنت محمد رئيس.

صاهر الجيش أهل الحرف أيضا من سراجين، وخياطين، وصفارين، وعطارين، وقزازين ... الخ، وهو ما يؤكد أن مصاهرات الجيش مع الفئة الحرفية لم تنحصر في حرفة معينة بل شملت عدة حرف وعلى سبيل المثال: زواج رمضان منزول آغا بن إسماعيل بخديجة بنت السيد محمد الصفا. أما السيد محمد الانكشاري منزول أغا بن أحمد بن سفطة فقد تزوج كريمة بنت حسين أمين جماعة القنداقجية، ولا غرابة في مصاهرة الجيش لأهل الحرف خاصة وأن الجيش الانكشاري نفسه انتسب إلى التنظيمات الحرفية ووصل إلى تولي الإشراف على بعضها مثل الخياطة والقنداقجية، وبالتالي دخل الإنكشاريون والحرفيون في تحالفات وطيدة. تخدم مصلحة الطرفين فالانكشاري كان يبحث عن مصاهرة الحضر والأغنياء أما السكان المحليين فكانوا يفتخرون بمصاهرتهم للإنكشارية ويعتبرونها حماية لهم.

إن التحالفات المميزة للإنكشارية مع التجار والحرفيين لم تستبعد وجود مصاهرات خارج هذه الفئات مثل رجال الدين وغيرهم. ونذكر منها زواج مصطفى أودباشي بن عبد الرحمان بعائشة بنت محمد النيار مفتي الحنفية بن الحاج مصطفى، وتزوج إسماعيل يولداش بن مصطفى التركي بخديجة بنت محمد بن واضح، كما تزوج حسن الإنكشاري البلكباشي بنفوسة بنت العالم الفقيه السيد عبد الرزاق الشريف الحسيني العطار المدعو بن حمادوش. إضافة إلى زواج مصطفى يولداش بن عمر التركي بعائشة بنت الحاج علي خطيب جامع القايد صفر. وغيرها والأكيد أن الانكشاري وجد السند في هذه المصاهرات. والظاهرة نفسها عرفتها قسنطينة. وعموما فإن التقارب بين الانكشارية والأعيان تمثل محاولة بسيطة للارتفاع في السلم الاجتماعي بالتآزر المتبادل من حيث المنبت الشريف والعراقة في الحضارة والمدنية، أو من حيث الوجاهة والانتماء إلى الفئة الحاكمة.

إضافة إلى هذا التوجه نجد أن الجيش صاهر أيضا العلجيات والمعتقات مثل زواج مصطفى بلكباشي بن محمد بخديجة العلجية بنت عبد الله، وزواج إبراهيم بلكباشي بن محمد ببالمة العلجية بنت عبد الله. وبالنسبة للمعتقات نذكر زواج مامش التركي البلكباشي بمريومة معتقة قاسم البابوجي، كما تزوج محمد بلكباشي التركي بأمته رحمة، إضافة إلى زواج محمد التركي البلكباشي بأمته عائشة.

المحاضرة الخامسة: (تابع)

مصاهرات التجار والجماعات الحرفية.

بالنسبة للتجار فالمعطيات بشأنهم قليلة ونذكر منها عائلة ابن الطالب وهي من أقدم العائلات التجارية اختارت مصاهرة من خارج الإيالة إذ تزوج محمد بن عبد الرحمن بن الطالب قمورة بنت الحاج حسن الشامي والأكيد هنا أن للحرفة وما تفرضه من تنقل وانفتاح دور بارز في نسج خيوط هذه المصاهرة. ومن جهة أخرى صاهرت عائلة بوشمايم المستغانمية مصاهرة نفس العائلة. وتعد عائلة البربري من أهم العائلات التجارية النافذة فقد كانت عيشوشة بنت أحمد البربري زوجة لأحد الرياس وهو مصلي رايس بن عبد الله، وربطت هذه العائلة علاقات مع الفئة الحاكمة لحماية وتوسيع تجارتها فعبد الرحمن بن قدور البربري الذي توفي سنة 1821 خلال رحلته لليفرونة كان متزوجا من موني بنت التاجر إبراهيم بن الأغا.

أما عن الجماعات الحرفية فتميزت بانفتاحها الواسع على كل الشرائح بدءا من المصاهرات فيما بينها إلى مصاهرة الموظفين الإداريين والجيش والرياس والعائلات الدينية.

توجهات المصاهرات في مؤسسة مشيخة البلد

وكان للعائلات التي تولت مشيخة البلد هذه المؤسسة التي لها دور هام في تسيير المدينة إلى مصاهرات جد خاصة داخلية حيث صاهرت عائلة الطبال التي تولت المشيخة عائلة الشيخ أحمد التمام التي تولت هي الأخرى نفس الوظيفة وتزوج أحمد بن شيخ البلد إحدى بنات عائلة سيدي محمد الشريف وأقامت عائلة بن مرابط الأندلسية التي تمتعت بالجاه والحظوة علاقات مصاهرة مع إحدى العائلات التي تولت مشيخة البلد، حيث تزوج حميدة بن المرابط بدومة بنت السيد قدور شيخ البلد وبعد طلاقها منه تزوجت بحسن كاتب دار الإمارة.

مصاهرات العائلات الدينية الأشراف والعلماء.

تمتعت العائلات الدينية خلال الفترة العثمانية بمكانة جد خاصة لدى السلطة ما هي المصاهرات التي تمت لهذه الفئة وهل انفردوا بسلوكات خاصة؟.

تميزت المصاهرات التي أقامها العلماء بالتنوع فقد تصاهر العلماء فيما بينهم مثل عائلة ابن المبارك التي تولت الإفتاء المالكي صاهرت عائلة المنجلاتي التي تولت أيضا القضاء والإفتاء المالكي. وأسرة ابن المبارك التي تولت أيضا الإفتاء المالكي صاهرت عائلة الشريف الزهار التي تولت نقابة الأشراف، إذ تزوج الحاج محمد نجل سيدي المبارك فاطمة بنت السيد الحاج محمد الشريف الزهار. وتصاهرت عائلة المرتضى التي تولت الإفتاء

ونقابة الأشراف عائلة المقري. وعن طريق تلك الصلة صاهرت عائلة قدورة التي توارثت الإفتاء المالكي عائلة المرتضى وصاهرت هذه الأخيرة عائلة السنوسي، إذ تزوجت رقية بنت عبد الرحمن المرتضى بعلي السنوسي. كما اتجهوا لمصاهرة الحكام والموظفين السامين والجيش وأمناء الحرف. كما نجد مصاهرات بين المالكية والحنفية وهو ما يجسد التعايش المذهبي.

أما الأشراف على مصاهرة نفس الفئة وشملت حتى الأشراف في البلدان الإسلامية كما انتهجوا أسلوب الزواج العائلي، وبالتالي محاولتهم نسج علاقات متداخلة بينهم للحفاظ على وضعهم.

مصاهرات فئة البرانية، تميزت استراتجية مصاهراتهم بالميل إلى المصاهرة الداخلية وضمن نفس المجموعة، وعندما يحاولون الانفتاح يتوجهون لمصاهرة باقي الفئات البرانية فمثلا جلول بن محمد التقرتي كان متزوجا بحليمة بنت محمد السباوي، كما تزوج أفراد من فئة البرانية من المعتوقات السودانيات خصوصا، وقد يعود الأمر لانخفاض قيمة صداقهن، ونذكر من الأمثلة زواج قويدر الخدام عرف بالبناء من سعادة معتقة السيدة نفوسة بنت الصباغ. أما بنو ميزاب فقد كانت كل مصاهراتهم مع من ينتمي إلى فئتهم فقط أي انغلاق تام عن الفئات الأخرى. فيما يخص المصاهرة ويرجع هذا إلى خصوصية هذه الجماعة ورغبتها في استمرار تماسكها ووحدتها فبني ميزاب لهم مذهب خاص وهو المذهب الإباضي. كما خضعوا لتنظيم مغاير إذ كان يتولى شؤونهم أمين وقاضي مقره في غرداية، وخضعوا لنظام العزابة الذي شمل عدة بنود منها: منع الزواج السري في جماعة بني ميزاب، وضرورة الزواج داخل الجماعة نفسها، ولا يحق للمرأة السفر خارج منطقة بني ميزاب كما تم تحديد مدة غياب الزوج عن أسرته بثلاث سنوات كأقصى حد. وبذلك فإن هذه الجماعة شكلت فعلا حالة استثنائية. ويظهر أن هذا الاستثناء شمل فقط المصاهرات دون أن يمتد للمعاملات المالية.

والخلاصة أن استراتيجية المصاهرات في الجزائر أثناء العهد العثماني لم يحددها عامل القرابة بل حددتها عوامل أخرى أهمها الانتماء الفئوي والمكانة الاجتماعية، والمصالح المشتركة. **المحاضرة السادسة النمو الديمغرافي.**

نعالج فيها فيها ما يلي:

- **تقديرات القرن السادس عشر**
- **أعداد السكان خلال القرن الثامن عشر**
- **تقديرات القرن التاسع عشر**
- **أسباب تراجع النمو الديمغرافي في أواخر الفترة العثمانية**

تعتبر عملية تعداد السكان في الجزائر أثناء العهد العثماني من القضايا الصعبة لعدم توفر معطيات إحصائية دقيقة كما أن علم الإحصاء لم يكن متطورا في الفترة العثمانية سواء في الولايات أو في الدولة العثمانية فهذه الأخيرة عرفت أول إحصاء سنة 1826 ولم يكن هو الأخر دقيقا حيث شمل الذكور دون الإناث واقتصر على منطقة الأناضول دون غيرها.

كما أن الإحصائيات جول عدد السكان وردت أغلبها في المصادر الأجنبية والقليل منها في المصادر المحلية غير أن إحصائياتهم تعزوها الدقة لعدة أسباب أهمها إن أصحاب هذه الإحصاءات اكتفوا فقط بإحصاء السكان المقيمين بالمدن دون أن يأخذوا بعين الاعتبار سكان المناطق الريفية والصحراوية، وذلك لعدم وجود بيانات إحصائية يعتمدون عليها

تقديرات القرن السادس عشر

عرف عدد السكان في الجزائر خلال القرن السادس عشر تطورا ملحوظا ويرجع ذلك إلى الظرفية التاريخية المتمثلة في توافد عدد كبير من اليهود والأندلسيون والعثمانيون إضافة إلى الكراغلة الذين نتجوا فيما بعد عن طريق زواج الأتراك بنساء محليات، وأيضا تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، وازدياد نشاط البحرية مما أدى إلى تزايد عدد الأسرى واستمر عددهم في التزايد إلى غاية بداية القرن الثامن عشر. كما أن الاتصالات التجارية بين الجزائر والسودان الغربي كان لها أثر واضح في هذا الارتفاع. ففي مطلع القرن السادس عشر ضمت بجاية ونفس العدد في قسنطينة أما مدينة الجزائر فوجد بها أربعة ألاف بيت أما التمقروطي فتحدث عن مدينة الجزائر أنها كانت عامرة بالسكان وتحدث عن بجاية بأنها صارت خراب. ويذكر هايدو أن مدينة الجزائر كان بها حوالي إثنا عشر ألف ومأتي منزل واستمرت المدينة في التوسع العمراني وازدياد عدد السكان إلى غاية النصف الأول من القرن 17. حيث بدأ النمو الديمغرافي في التراجع نتيجة توقف الهجرة الأندلسية وانتشار الأوبئة وكثرة الحملات الأجنبية.

أعداد السكان خلال القرن الثامن عشر: توفرت المعطيات بكثرة خلال القرن الثامن عشر عن النمو الديمغرافي ورغم توفر الإحصائيات إلا أنها اتسمت بعدم الدقة والتضارب والتناقض. ويمكن الرجوع لعدة مؤلفات لملاحظة هذا التضارب منها عمل فالبير ولوجي دي تاسي وبايسونال وفوتير دي بارادي وغيرهم.

ومع نهاية القرن الثامن عشر تناقص عدد السكان بشكل واضح إذ أن عددهم لم يتجاوز الخمسين ألف نسمة، والجدير الذكر أن هذا التناقص لم يؤثر على الجانب العمراني الذي كان قد تطور من القرن السادس عشر إلى غاية النصف الأول من القرن السابع عشر. فقد ذكر الباحث تال شوفال عدم وجود مساحات شاغرة داخل

أسوار مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تهديم معالم دينية كانت موجودة من قبل، وبناء مساجد أخرى على أنقاضها كما قاموا بتوسيع المساجد المنشأة بشراء عقارات جديدة ملاصقة لإضافتها لمساحة المساجد.

تقديرات القرن التاسع عشر: تضاربت الآراء أيضا حول عدد السكان خلال القرن التاسع عشر إذ قدر تيدنا عددهم في بداية القرن بـ حوالي مليون نسمة أما هولن فقد ذكر وجود مليون ونصف مليون نسمة سنة 1802. ويبدو وجود مبالغة في العدد، وتظهر بشكل واضح في العدد الذي ذكره بوتان سنة 1808 والمقدر بـ ثلاث ملايين نسمة وبعد ثمان سنوات يذكر شالر أن عدد السكان المملكة لا يتجاوز مليون نسمة وبالنسبة للمصادر المحلية فنورد العدد الذي أورده حمدان بن عثمان خوجة والذي قدره بـ 10 ملايين وهو أيضا عدد مبالغ. فيه وعموما فإن عدد السكان لم يتجاوز 3 ملايين والجدير بالذكر أنه رغم توفر الوثائق العثمانية خلال القرن الثمن عشر والتاسع عشر إلا أن المعطيات حول عدد السكان تبقى ناقصة وتقدم هي الأخرى صورة جزئية.

أسباب تراجع النمو الديمغرافي في أواخر الفترة العثمانية:

من الظواهر البارزة التي تلفت انتباه الدارسين عند إقبالهم على دراسة الأوضاع الاجتماعية هي تناقص عدد السكان ابتداء من القرن الثامن عشر ويرجع ذلك لعدة عوامل موجزها فيما يلي:

الأوبئة: يعد الطاعون من أهم وأخطر الأوبئة التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وقد يرجع تاريخ ظهوره إلى عام 1558، فقد قدر عدد ضحايا الطاعون في عام 1788 بـ 15793 ضحية. وكان عدد الضحايا المسلمين يصل يوميا إلى 240/200 ضحية. وقد اشتد وباء الطاعون بين سنتي 1817-1822 مما أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي. ومن الشخصيات البارزة التي لقيت حتفها جراء هذا الوباء الدّاي علي خوجة الذي حكم الإيالة من 1816-1817، وكان وباء الطاعون يصاحبه في الغالب ضرب من الجراد والقحط مما كان يؤدي إلى انتشار المجاعة، وكانت هذه الأوبئة تنقل إلى الجزائر عن طريق الحجاج والجنود المجندين، وهذا ما يؤكده الزهار حيث قال: "عندما بلغت المراكب المهداة من إسطنبول جاء معها الوباء إلى الجزائر فاشتعلت ناره سنة 1817". وكان الوباء يتسرب إلى الجزائر في الغالب عن طريق البحر ونتيجة انفتاح البلاد المتوسطية على بعضها البعض انتقلت عدوى الأمراض من منطقة إلى أخرى، وكان أول المصابين به هم الرّيّاس وعمال الميناء، وبعد ذلك ينتشر في جميع أنحاء البلاد، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن وباء الطاعون لم يقتصر على الجزائر بل شمل معظم الدول المطلة على البحر المتوسط وذلك لكثرة الاتصالات بين هذه الدول

- **الاضطرابات الداخلية**: ساهمت الاضطرابات الداخلية التي نشئت خلال القرن التاسع عشر إلى تناقص في حركية عدد السكان كاضطراب 1805 التي قامت بين اليهود والإنكشارية، والتي أودت بحياة الدّاي مصطفى وغادرت على إثرها 100 أسرة يهودية إلى تونس و 200 أسرة أخرى إلى ليقورنه الإيطالية. والثورات التي عمت الباياليك وراح ضحيتها عدد كبير من المدنيين والعسكريين.مثل ثورة ابن الأحرش في الشرق، وثورة الدرقاوي في الغرب.

- **انخفاض عدد المجندين**: عرف عدد المجندين بالمشرق تناقصا ملحوظا وبعد أن كان عددهم يصل في العهود الأولى إلى 22 ألف جندي، انخفض في أوائل القرن التاسع عشر إلى 4000 كان لهذا التناقض انعكاس مباشر على العدد الإجمالي لسكان الجزائر.

- **الحملات الأوروبية**: ساهمت الحملات التي شنتها الدول الأوروبية ضد الجزائر من حين لآخر في تناقص عدد سكان الإيالة، ونذكر من هذه الحملات الحملة الإنجليزية 1824 الهولندية (1816) التي راح ضحيتها عدد كبير من الأهالي، ولقد كان لتناقص السكان آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية حيث قلة اليد العاملة، وهو ما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والصناعي وغلاء أسعار السلع، وكان ذلك على حساب مستوي معيشة السكان.

قائمة المصادر والمراجع:

– أمين محمد، **"ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية"**، العائلة والمهمشون في العالم العثماني النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2002

- عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/ 1695-1705م**، تقديم وتحقيق وتعليق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار- الجزائر، 2014م

- خوجة حمدان بن عثمان، **المرأة**، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1975

- ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
- وليم شالر، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824)**، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982
- نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1979.
- غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية، اقتصادية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ط1، 2007.

- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ/ 1519-**1830، دار الكتاب العربي، القبة- الجزائر، 2009.
- فاطمة الزهراء قشي ، **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن الثامن عشر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ديسمبر2007.
- فتيحة لواليش، **"فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر إلى منصف القرن التاسع عشر"**، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص. 181- 196.
- ودان بوغفالة، **أوقاف مليانة والمدية في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1427هـ/ 2006م.
- جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 1428-1429هـ/2007-2008م.
- فلة موساوي القشاعي، **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، للسنة الجامعية 2003-2004م.
- عائشة غطاس، **"أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787-1830"**، المجتمع والدولة في العلم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 17-18، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان، سبتمبر/أيول 1998م، ص ص.361- 370.
- بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، دار القدس العربي، وهران، 2017.
- عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م/12هـ**، ط1، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو،2017.
- نجوى طوبال، **الزواج وواقع المصاهرات بمدينة الجزائر العهد العثماني 1710-1830**، جامعة الجزائر 2، 2013-2014.
- جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ/16م إلى 13 هـ/19م**، ديوان المطبوعات الجامعية 2015.

-Albert Devoulx, **Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

- Fatiha Loualich, **La famille à Alger XVIIe et XVIIIe siècles Parenté, alliances et patrimoine**, Média-Plus, Constantine, 2017.

- Laugier de Tassy, **Histoire du Royaume d'Alger avec l'Etat présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer , de ses revenus, police, Justice, politique et commerce**, Ed Loysel, Paris, 1992.
- Jean André Peyssonnel, **Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger**, présentation et notes de Lucette Valensi, Ed La Découverte, Paris, 1987
- Isabelle Grangaud, **La ville imprenable. Une histoire sociale de Constantine, au18e siècle**, Média-Plus, 2004.
- Tal Shuval, **La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle population et cadre urbain**, Paris, CNRS, 1998.

- Mohamed Amin, « **Moyens et aspects techniques de l'activité commerciale à Alger** », Revue d'Histoire Maghrébine, n° 75-76, Zaghouan, Mai 1994, pp.167-198.

- Houari Touati, **« Les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane»**, Revue d'Histoire Maghrébine, n°47-48, 1987.pp.267-292.
Raymond André, « **Le centre d'Alger en 1830 »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 31, Septembre 1981, pp.73-84.